

■ الفصل الرابع

مخزون مصر من الوقود النووي تسرقه إسرائيل!

❖ الصهاينة يسرقون الرمال السوداء من الأراضي المصرية لتحطيم قدراتنا النووية

❖ بعض المسئولين في محافظة كفر الشيخ «متورطون»

❖ بالمخالفة للقرار الجمهوري: الحكومة انتزعت مناطق الرمال السوداء من هيئة الطاقة النووية وأهدتها لرجال الأعمال «وباسم الاستثمار ثعابين» إسرائيل زحفت لسرقتها..!

الوقود مصري

مصر وإسرائيل تدخلان الحرب.. نعم الحرب.. إنها حرب من طراز مختلف.. ليست بالطائرات أو الدبابات، أو الصواريخ، أو الأسلحة الثقيلة.. إنها بقرون الاستشعار، والأفكار والموت عن بُعد.. استبدلت فيها الشركات الأجنبية الطائرات وجوازات السفر بالرصاص والبارود ورجال الأعمال بالمظليين، وشعارات المرحلة «مصر للمستثمرين» بأعلام القتال، ومن أجل ماذا؟ من أجل حفنة من الرمال.. قد يبدو الأمر مدهشا للجميع، ولكن حينما تعرف أن هذه الرمال تحمل المخزون المصري الاستراتيجي من الوقود النووي، اللازم للترسانة النووية الإسرائيلية بالتأكيد فإن الأمر يختلف.. الأغرب من ذلك أنه في سبيل وصول الإسرائيليين لهذه الرمال.. قرارات جمهورية دخلت الثلاجة، ومشروعات مصرية استراتيجية توقفت، وقرارات وزارية مغلوطة أصبحت لها

السيادة! هذه هي الحقيقة وهذا بعض ما يحدث.. فقد تمكنت إسرائيل من دخول منطقة شواطئ شمال كفر الشيخ المحملة بالرمال السوداء والتي تحتوي على مخزون مصر الاستراتيجي من الوقود النووي «يورانيوم» و«ثوريوم».

دخلت إسرائيل من خلال شركة تستر بالجنسية الأسترالية ورغم أنه تم الكشف عنها من خلال الأجهزة الأمنية وتم استبعادها.. إلا أن هناك العديد من المؤشرات تؤكد وجود محاولات جديدة تبذلها للوصول إلى المنطقة لتحقيق أحد خيارين.

الأول: استخلاص المواد النووية من الرمال السوداء وتهريبها في ظل التيسيرات التي تمنحها الدولة للاستثمار وبواسطة التكنولوجيا العالمية والتي يمكن أن تحدث داخل موقع لا يتجاوز مساحته الغرفة الواحدة وبالطبع يحدث ذلك تحت ستار مشروع استثماري .

والخيار الثاني: وهو أن يتم تحطيم قدرات مصر في الانتفاع بهذا المخزون الاستراتيجي والذي سوف تزيد الحاجة إليه مستقبلا للأغراض السلمية من تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء.

جاءت المحاولات الصهيونية بعد وقوع محافظة كفر الشيخ في فخ انتزاع مناطق الرمال السوداء من يد هيئة المواد النووية قبل استخلاص اليورانيوم منها وإهدائها إلى رجال الأعمال المصريين والأجانب تحت زعم إنشاء مشروعات استثمارية عليها بالمخالفة للقرار الجمهوري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧.

الخطير في الأمر أن المنطقة تجري بها عمليات تجريف واسعة للرمال ويتم نقلها إلى مساحات من الأراضي يتم شراؤها من جانب بعض الأفراد ويرتفعون بها إلى عدة أمتار فوق المستوي الطبيعي للأرض والقصة بها تفاصيل عديدة وللوصول إليها نبدأ قصة أراضي الرمال السوداء من البداية.

إهدار الثروة

كان التعرف على خواص مناطق السواحل في كفر الشيخ وتحديدًا شاطئ البحر المتوسط أمام مدينتي مطوبس وبرج البرلس من خلال خبراء هيئة المحطات النووية والتي كانت تقوم بعمليات مسح شاملة للأراضي على مستوى الجمهورية للكشف عن الرمال السوداء ومعدلات المواد المشعة بها من يورانيوم وثوريوم.

كانت عملية المسح والتي بدأت بالمناطق الساحلية خاصة شواطئ البحر المتوسط لتكتشف البعثات أن انتشار الرمال السوداء تمثل كتلة واحدة تمتد بطول الساحل الشمالي بداية من منطقة رشيد والتي كان قد تم الكشف عنها منذ أوائل الستينيات وحتى برج البرلس مرورًا بشاطئ مطوبس وجميعها تابعة لكفر الشيخ وتمتد تلك الكتلة جنوبًا حتى مصرف زغلول أحد مجاري الصرف الزراعي الشهيرة.

كانت عمليات الاكتشافات التي تمت حسب تأكيدات الدكتور حافظ حجي وكان أحد خبراء البعثات التي كشفت عن تلك الثروات بالمنطقة بالإضافة لتوليه فيما بعد منصب رئيس المحطات النووية تمثل أداة فعالة غيرت خريطة اهتمامات مصر بالمواد النووية حيث إن عمليات الحفر والتنقيب والتي أجريت بمعدل بئر في مساحة كل ٥٠٠ متر قد أثبتت أن الرمال السوداء تمتد في الأرض بأعماق تصل إلى ٢٠ مترًا وكلها تحتوي على المواد المشعة وهو ما يمثل مخزونًا استراتيجيًا لمصر، كما يرتفع ذلك المخزون في بعض المناطق وتحديدًا في منطقة البرلس إلى ٢٠ مترًا فوق الأرض يضاف إليها الأعماق من مستوى سطح البحر ليصبح ٤٠ مترًا كانت المنطقة والتي تقع على مساحة تصل إلى ٥٠ ألف فدان أحد الأسباب التي أدت إلى صدور قرار جمهوري يحمل رقم ١٩٦ في عام ١٩٧٧ يقضي فيه بتحويل إدارة المواد النووية التابعة لهيئة المحطات إلى هيئة مستقلة ولم يقتصر القرار الجمهوري والذي اعتبره العلماء أهم قرار صدر للحفاظ على الوقود

النووي، قلنا لم يقتصر القرار الجمهوري على ذلك بل تضمن أيضا منح هيئة المواد النووية سلطة ضم أي أراضٍ توجد بها رمال سوداء.

كان القرار الجمهوري في ذلك الوقت قد استند إلى ضرورة أن توفر مصر الوقود النووي اللازم وهو المخزون الاستراتيجي المستقبلي حتى ولو لم يكن هناك حاجة لاستخداماته في الوقت الراهن.. كان خبراء هيئة المواد النووية ينظرون إلى المنطقة بأهمية خاصة وقاموا بإجراء العديد من البحوث والدراسات بها ليكتشفوا أنها لا تقتصر على اليورانيوم والثوريوم ولكن ثرواتها الطبيعية تمتد إلى ٥ معادن استراتيجية أخرى وكانت الدراسات قد امتدت من السبعينيات وحتى عام ١٩٨٤ ليتم الاستعانة بشركتين عالميتين متخصصتين في هذا المجال وهما شركة «روبينسون الألمانية العالمية» وشركة «ميترال ديبوزت الأسترالية»، وقامت الشركتان بمزيد من الدراسات لتؤكد أن مناطق الرمال السوداء بكفر الشيخ تمثل أغني مناطق العالم بالثروات ومنها: «الماجنتيت والمنيت والروتيل والزيركون والجانيت» إضافة إلى «الموزنايت» والذي يستخلص منه المواد النووية، بينما المواد الخمس الأولى وتصنع منها السبائك عالية التخصص والتي تستخدم في تصنيع أجسام مركبات الفضاء نظرا لصلابتها وخفة وزنها ولكونها ضد الاحتكاك مع التيارات الهوائية، وبالتالي فهي سبائك لا تشتعل مثل باقي المواد كما تستخدم السبائك نفسها في تصنيع أجزاء عديدة من مشغولات المفاعلات النووية وهي الأجزاء التي تصنعها بعض الدول في نطاق من السرية لاستراتيجيتها إضافة إلى تصنيع الأنواع الفاخرة من الكريستال والالكترونيات والسيراميك، وهي كلها ثروات تثير لعاب العديد من دول العالم، وكانت الشركات الأجنبية قد انتهت من دراستها في العام التالي ١٩٨٥، وقدمت تلك الشركات عروضاً للهيئة للقيام بعملية استخلاص تلك المواد وتصديرها وترك المواد النووية لمصر لكن الهيئة طلبت التأجيل.

كانت مصر في هذا الوقت تجري عدة اتفاقات مع دول خارجية ومنها كندا بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة في مشروع إنشاء مفاعل نووي لتوليد الكهرباء وكانت الاتفاقية مع كندا تتضمن إنشاء عدد من المفاعلات النووية من نوع «كاندو» لتوليد الكهرباء والتي تعتمد في وقودها على اليورانيوم غير المخصب وهو ما يتوافر في الرمال السوداء، وكانت الخطة أن تبدأ مراحل إنشاء المفاعل النووي والتي تستمر ١٠ سنوات على أن تكون هيئة المواد النووية قد تمكنت من توفير الوقود اللازم لها من تلك الرمال لكن ومع وجود عناصر تم استقطابها تحت قبة البرلمان من جانب أمريكا ليشككوا في قدرة مصر على إدارة تلك المفاعلات وخطورتها واستندوا في مزاعمهم إلى انفجار مفاعل تشرنوبل لتوقف المفاوضات.

«الكعكة»

من الجانب الآخر كانت مناطق الرمال السوداء بكفر الشيخ والتي أجريت عليها الدراسات والتي تكلفت عدة ملايين من الجنيهات تحولت إلى كعكة تنظر إليها إسرائيل على أنها مخزون مصري من المواد النووية والذي يجب سرقة ليس بنقل الرمال أو احتلال الأرض وهي الطرق غير المنطقية ولكنها كانت تفكر استراتيجياً، فهي تريد استخلاص ما بها من يورانيوم ومعادن مهمة ومن خلال أجهزة حديثة، وعلى أن تتم تلك المهمة تحت ستار الاستثمار والمشروعات السياحية أو الصناعية وهو ما حاولت القيام به فيما بعد أو طمس معالم هذه الثروة التي تجد فيها إسرائيل تحفيزاً لمصر على دخول مجال الصناعات النووية كما تعتبره خطراً عليها ولو كانت حتى للأغراض السلمية.

كان في هذا التوقيت وهو منتصف الثمانينيات قد بدأ نشوب صراع آخر حول منطقة الرمال السوداء ومن نوع خاص؛ صراع الحيتان والذي يضم عدداً من

المسؤولين منهم وزراء وأغنياء انفتاح، وتم استخدام رؤساء المدن بتلك المنطقة وصغار الموظفين التابعين للمحليات باعتبارهم يمثلون بحيرة الفساد الراكدة ليتم مخاطبة الهيئات التابعة لوزارة الزراعة بشأن تلك الأراضي ويتم وضع اليد على أجزاء منها بواسطة مستولي المحليات ولصالح الكبار وتشكيل جمعية لاستصلاح الأراضي على مساحة ٥ آلاف فدان وتغاضت هيئة المواد النووية عن هذا التعدي لاعتبارات عديدة منها أنها كانت في مرحلة ضعف بسبب عدم وجود التمويل الموجه إليها للقيام بالأنشطة الإنتاجية.

ثانيا: الحملة الشرسة التي أدارتها أمريكا من خلال بعض أعضاء في مجلس الشعب لوقف قرار مصر بإنشاء مفاعلات نووية وبالتالي وقف أي عمليات بحث عن الوقود النووي وهو ما كانت تقوم به الهيئة.

السبب الآخر الذي أدى إلى تغاضي الهيئة عن التعدي على أراضيها وهو على اعتبار أن الزراعة فوق الرمال السوداء لن يفقدها عناصرها ويمكن أن يتم تنقية ثرواتها ثم تركها ثانيا في فترات قليلة وبعد تصحيح أوضاعها خاصة أن عملية لعبة الرمال السوداء لا تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي فتر حماس الهيئة تجاه المنطقة في ظل الظروف المحيطة بها.. لكن كان الصراع بين حيثان قد امتد ليشمل ٨ آلاف فدان أخرى تم ضمها بالقوة الجبرية إلى الجمعية ودون وجود أي سند قانوني بعد حصار من الأمن المركزي استمر لمدة أسابيع لإزالة آثار وضع اليد من جانب بعض المواطنين والذين كانت قد تركتهم الهيئة يزرعون بها لحين القيام باستخلاص ثرواتها ثم تركها لهم مرة أخرى..

بالتالي بدأ الحبل ينساب من يد الهيئة وبشكل غير قانوني لينتقل إلى يد حيثان وبموجب قرارات وخطابات حررها وزير الزراعة ورؤساء الهيئات التابعة له منها الخطاب حرره الدكتور علاء الدين بندق، وكيل الوزارة ورئيس قطاع شئون مكتب وزير الزراعة في ٩ من مارس ١٩٩٥ وفيما بعد بشأن جمعية استصلاح

مطوبس واستمرت عمليات الزحف على الأراضي بغرض الزراعة لتمتد إلى ١٣ ألف فدان أخرى تم حجزها لمشروع شباب الخرجين وكان بقرار يحمل رقم ٣٩٩ لسنة ٩١ تم تعديله لتراجع تلك المساحة إلى ٨ آلاف فدان فقط وترك المساحة الباقية لواضعي اليد، المهم استمرت عمليات الزحف على أراضي هيئة المواد النووية كلها لم تعتبرها الهيئة سوي إشغالات شكلية للأرض لا تتعارض وإمكانية استخلاص اليورانيوم والمواد المعدنية النادرة منها وكان يعرقل عمل الهيئة أيضا بالمنطقة عدم وجود طرق مستوية تصلح لتحرك معداتها.

ثروة قومية

في عام ١٩٩٢ وبعد قرار إنشاء الطريق الدولي بدأت الهيئة تفكر في استغلال الرمال السوداء بالمنطقة خاصة أن هناك مساحة ٢٧ فداناً تقع على الساحل مباشرة يحدها من الجنوب الطريق الدولي والذي شطر المنطقة إلى جزئين شمالاً وجنوباً، فالأولى وهي منطقة خالية من أي إشغالات زراعية إلا من جزء مساحته تصل إلى ٣٧٠ فداناً تعهد أصحابها بتركها للهيئة لاستخلاص ما بها من مواد معدنية ونووية في أي وقت إضافة إلى جزء آخر يتبع أراضي شباب الخرجين بينما يأتي استغلال الرمال السوداء جنوب الطريق في مرحلة لاحقة.

ويقول الدكتور محمود الجميزي والذي تولى فيما بعد مسئولية العمل بخطط إنتاج «أبوخشب» بمنطقة مطوبس وهو الخط محدود الإمكانيات الذي أنشأته الهيئة عقب مد الطريق الدولي بالمنطقة أن عمليات الإقبال والتراجع عن التعامل مع الرمال السوداء كانت بدايتها صعبة جداً وكنا نعتبرها كوحش كاسر نريد ترويضه وفي ظل عدم وجود إمكانيات.

ويضيف أنه في ظل وجود أزمات لدي الهيئة قمنا بعمل جمالون من الخرقة وفي ظل ظروف غاية في الصعوبة تمكنا من إنشاء أول خط إنتاجي وبحثي بالمنطقة

واستخدمنا الدراسات التي كانت موجودة منذ عام ١٩٨٤ وكانت طبيعة عمل الخط هي القيام بالدراسات الاقتصادية للخامات الموجودة ومدى إقبال السوق على المواد المعدنية الموجودة بها.

ويشير الدكتور الجميزي إلى أننا لم نكن نتوقع تحقيق هذا النجاح وبالإمكانات المحدودة حيث فوجئنا بإقبال ٣ شركات تابعة للقطاع العام تطلب منا الحصول على ما تنتجه من معادن تستخدمها في الصناعات المعدنية وغيرها مما تنتجه بمقابل مادي كبير يفوق التكاليف بكثير، ويضيف بالفعل تم إبرام تعاقدات مع شركات القادسية والغازات الصناعية والعربية لإنتاج السيراميك واستمر العمل بالخط الإنتاجي المحدود حتى وصل ما تم إنتاجه إلى ٦٢٨ طناً من المنيث والزيركون والماجنيث والروتيل إضافة إلى اليورانيوم والثوريوم وقليل من الذهب.

ويؤكد د. محمود الجميزي أن نسبة المعادن واليورانيوم بالرمال السوداء بتلك المنطقة وجد أنها تصل إلى ٠.٣٪ وهي نسبة عالية جداً وتتطلب زيادة الاهتمام بالمنطقة.

لكن المفاجأة التي لم تكن متوقعة أن يفاجأ خبراء المواد النووية بأزمة جديدة تهدد بتوقف المشروع رغم وجود قرار جمهوري بحماية تلك الأراضي، الكارثة أيضاً التي بدأت بشائرها أدت إلى زيادة المخاوف من فتح الباب أمام تسرب إسرائيلي للمنطقة وهو ما حدث فيما بعد حيث تأكدت المخاوف.

صراع «الحيتان»

كانت معدلات الأزمة تتصاعد في عام ١٩٩٦ وبعد وصول المستشار محمود أبو الليل إلى موقع محافظ كفر الشيخ كانت منطقة الساحل الشمالي للمحافظة وهي التي ملأت شهرتها السمع والبصر بعد مراحل الصراع بين الحيتان

والحملان عليها حتى إن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الراحل خلال مرحلة الصراع كثيرا ما كان يفشل في الاجتماع بالوزراء بينما كانوا جميعهم في مكتب المهندس حمدي حجازي رئيس مدينة مطوبس ورئيس جمعية استصلاح الأراضي جاء مصحوبا نظره تجاه منطقة الصراع الدائر على الأراضي بالمناطق القريبة من ساحل البحر، ولكنه وجد أن الكعكة قد انتهت باستثناء منطقة شمال الطريق الدولي هي المخصصة لهيئة المواد النووية بينما في الجنوب كانت تقبع مساحات تصل إلى ٨ آلاف فدان بالإضافة إلى حوالي ١١ ألف فدان كانت تمثل جسم الجريمة وميدان الاغتصاب والتي أسالت لعاب العديد من المسؤولين سابقا.

المهم لم يجد المحافظ بقايا من الكعكة سوي مشروع شباب الخريجين والذي تصل مساحته إلى ٨ آلاف فدان عبارة عن جزئين في جنوب وشمال الطريق الدولي كذلك بعض الأراضي المملوكة لصغار المزارعين ويقع منها أيضا في شمال الطريق إضافة إلى مساحة الـ ١٣ ألف فدان وجميعها تقع في شمال الطريق على ساحل البحر المتوسط ولم تكن تلك المساحة سوي الأراضي الباقية من عشرات الآلاف من الأفدنة من الرمال السوداء في حوزة هيئة المواد النووية، ومع علم المحافظ بتلك الأراضي ولأي جهة تتبع كذلك هناك قرار جمهوري ببقائها على حالها حتى يتم استخلاص ما بها من مواد نووية إلا أن المحافظ لم يعط كل ذلك أهمية وعلى طريقة كيسنجر.. في أخذ الأمور خطوة خطوة بدأت المحافظة في إجراء مفاوضات استخدمت فيها كل الوسائل، الترهيب والترغيب على حد تأكيد خبير المواد النووية والتي تتم تصريحات الدكتور سمير ناشد عن أنها كانت في طعم الحنظل ولون الليل المظلم رغبة في تقليص تلك المساحة بالفعل نجح في تقليص تلك المساحة ٢٧ ألف فدان تمثل ٥٤.٥ كيلومتر إلى ٢٢ كيلومتر فقط وصحراوية وبور لا تتبع أي جهة حتى أن بعض الأراضي التي كانت مملوكة لأفراد

ومساحتها تصل إلى ٣٩٥ مترا وكانت تمر أسفل الطريق الدولي ٤ فتحات للري والصرف وتم زيادتها بفتحة أخرى بناء على كتاب وزير الزراعة رقم ٩٦٩٦ لسنة ١٩٩٦ تجاهلها المحافظ وقام بتحطيم تلك الفتحات تماما ثم استدار على أراضي شباب الخريجين الواقعة شمال الطريق ونزعها هي أيضا ولم تكتف المحافظة بذلك بل قامت بمنح تعويضات من الأراضي للملاك المنزوع أراضيهم من شمال الطريق الدولي وتحويلهم إلى أراضي شباب الخريجين ومنحهم مساحات منها ولتنخفض أراضي الخريجين بمعدل ٢٤٠٠ فدان.

كيف تم حجب المعلومات عن رئيس الوزراء ليأتي بقرار باطل لوجود قرار سابق له لرئيس الجمهورية ولا يلغيه سوي قرار مماثل؟ وماذا يحدث بالمنطقة حاليا من عمليات تجريف واسعة؟ ولصالح من تتم؟ هل هناك طرف خارجي خفي داخل اللعبة؟ وما مصلحة المسئولين بالتستر على عمليات التجريف وعدم تحرير محاضر بها كذلك طمس معالم أحد المحاضر التي تمت؟ والتي حصلت عليها «العربي» - كيف تدخل وزير الكهرباء المهندس ماهر أباطة لدي المحافظة لاتخاذ إجراءات ضد تلك المهزلة بعد أن واجهته «العربي» بها؟ وما سر اللجنة التي شكلها المحافظ برئاسة السكرتير العام للمحافظة وعضوية وكلاء الوزارة لكشف الجريمة ثم ألغيت وتحولت برئاسة رئيس موظف اعتبره المحافظ. المتهم الأول في القضية؟!



المحافظة تنفي وهيئة الطاقة الذرية تؤكد :

تجريف حلم مصري (النووي)!

♦ سمير ناشد : ضم الأراضي التي تحتوي على
رمال سوداء أصبح ضرورة لتوفير احتياجات البرنامج
النووي المصري

♦ عرضنا الحقائق على وزير الكهرباء فأحالها إلى
محافظ كفر الشيخ الذي شكل لجنة لم تصدر
تقريراً حتى الآن

♦ الأراضي المجرفة تحتوي على معادن نادرة
وثرورات قومية مدفونة

♦ حافظ حجي : تحويل الرمال السوداء إلى منطقة
استثمارية ليس في صالح مصر ومن الضروري إعادة
تفعيل قرار رئيس الجمهورية

على الرغم من أهمية منطقة الرمال السوداء باعتبارها مخزون مصر الاستراتيجي من
الوقود النووي فإن ذلك لم يكن كافياً لوقف عمليات التخريب والتدمير التي تحدث بها
ولم تقتصر أعمال التخريب على منح هذه المناطق لشركات أجنبية ورجال أعمال لإقامة
مشروعات استثمارية عليها، خاصة أن إسرائيل كانت قد بذلت العديد من المحاولات
قبل ذلك لاختراق المنطقة والقضاء على حلم مصر النووي، وإنما امتدت يد الإهمال
والتجريف إلى تجريف المنطقة لكتابة شهادة وفاتها تحت سمع وبصر محافظة كفر
الشيخ التي حاولنا أن نضع أمامها الصورة كاملة، إلا أن ذلك لم يلق قبولا من بعض
المستوليين أصحاب المصلحة في هذه العمليات التخريبية المشبوهة.

نحن لم نتحدث من فراغ ولكن من واقع مستندات وحقائق واجهنا بها

المسؤولين وفوجهن بحالة من التعتيم واللامبالاة وعرضنا ما لدينا من وثائق وصور ومستندات فاعترضوا وأغلقوا في وجوهنا كل أبواب الإصلاح.

يقول محضر المعاينة الذي تم تجاهله منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن والمحذر من جانب ممثلين للشرطة والزراعة والمجلس القروي لمنية المرشد يؤكد وجود عمليات تجريف واسعة لجزء من أراضي الرمال السوداء بمساحة ٣٠ فداناً كانت مخصصة لمحطة المحولات التي تغذي المنطقة كلها بالكهرباء بمنطقة غرب البرلس والواقعة في نطاق مشروع شباب الخريجين الذي أقيم بدوره فوق الرمال السوداء بحوض البرية رقم ٢.

نص المعاينة في المحضر يقول إنه بالمعاينة على الطبيعة تبين وجود عمليات نقل للرمال الموجودة وبأعماق تصل إلى متر واحد.

الشهود أيضاً من الجيران أكدوا في المحضر أن عمليات التجريف تمت لصالح أفراد، أحدهم تمكن بالارتفاع بمساحات من الأراضي قدرت بـ ٨٠ فداناً إلى ارتفاع مترين فوق سطح الأرض.

المحضر يشير إلى أن عمليات التجريف تمت بواسطة جرارات زراعية وكراكة بدون لوحة معدنية هذه هي المعاينة التي نهديها لكبار المسؤولين بمحافظة كفر الشيخ وتحديد المستشار محمود أبو الليل باعتباره لا يعلم شيئاً عن هذه القضية على حد تأكيده للكاتب

عمليات تدمير

كانت جولتنا بمنطقة الرمال السوداء والتي تحولت أجزاء منها إلى مناطق زراعية وتقلصت بدورها من مئات الكيلومترات إلى مساحة ٢٢ كيلومتراً فقط في يد هيئة الموارد النووية.

وعلى جانبي الطريق الدولي كانت السيارة تنطلق فتتضح على جانبي الطريق مناطق تجريف الرمال السوداء بعد أن تحولت المنطقة إلى وديان وتلال بفعل

المسئولين بينما كانت هناك مساحات واسعة تربو على المائة فدان في وضع مرتفع مستو على سور متشابك من البوص بينما تقبع البوابات الخرسانية على مخارجها ومدخلها كما تنتشر حولها اللافتات التي تشير إلى وجود مزارع خاصة دون أن يكون بها أي زراعات، المدهش أن ترتفع تلك الأراضي من الرمال السوداء كل هذا الارتفاع في عمليات تجريف واسعة دون أن يتخذ ضدها أي إجراء.

خاصة أن العديد من الأسئلة تدور حول الموقع ما الهدف من رفعه إلى تلك المسافة؟ وهل هناك محاضر من جانب المحافظة؟ وكيف تم كل ذلك في غيبة من المحافظة؟ كانت بجانب هذه المعلومات تساؤلات تريد الإجابة عنها حملتها وذهبت إلى المهندس ماهر أباطة وزير الكهرباء باعتبار أن تلك المناطق رمال سوداء ومن المنطقي أن تكون تابعة لهيئة المواد النووية وذلك بموجب القرار الجمهوري ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ تغير وجه الوزير عندما استمع إلى تفاصيل القصة واستدعي على الفور الدكتور سمير ناشد رئيس هيئة المواد النووية ليحدد العلاقة المباشرة بين تلك المعلومات والهيئة، واستمرت المناقشة لأكثر من ساعتين ثبت وجود عمليات التجريف والتي لم ينكرها د. سمير ناشد لكنه أكد أن تلك المساحات سبق أن انتقلت من يد الهيئة، وأشار رئيس الهيئة إلى أن تبعية الأراضي للمحافظة لا يعطيها الحق في ترك الحبل على الغارب في تجريف الرمال السوداء، لم يكن أمام المهندس ماهر أباطة وسيلة سوي عرض الحقائق على المستشار محمود أبو الليل محافظ كفر الشيخ لإطلاعه على ما يحدث من عمليات التجريف خاصة أن معظمها تقع في أراضي المحافظة، وأكد الوزير على خطورة ذلك وحدد موعدا مع المحافظ لتدارك المشكلة والوقوف على ما يحدث، وفي الموعد المحدد كنت أحمل معي محضر معاينة يكشف عن وجود عملية تجريف واسعة من الرمال السوداء على مساحة ٣٠ فداناً بعمق متر، كان المحضر محرراً في ١٣ من أبريل من العام الماضي وبواسطة ٣ جهات مختلفة وواجهت المحافظ بتلك المعلومات إضافة إلى عمليات التجريف الأخرى التي تمت وأدت إلى ارتفاع مساحات من الأراضي إلى مترين ودون أن يكون هناك مبرر لذلك،

إضافة إلى أن عمليات التجريف وصلت إلى الجزء الصغير التابع للمواد النووية وما الإجراءات التي اتخذتها المحافظة لوقف هذه العمليات؟ وكانت المفاجأة أن المحافظ آخر من يعلم!

القط ومفتاح «الكرار»

على الرغم من أن عمليات التجريف هذه جاءت كحلقة تابعة للتستر على الشركات الأجنبية ورجال الأعمال حتى بلغ التجريف الذي تم على الأراضي حوالي مليون متر مكعب من الرمال السوداء ولم يكن أمام المحافظ بعد التشاور مع اللواء عاطف المليجي سكرتير عام المحافظة سوي سرعة تشكيل لجنة برئاسته وعضوية وكلاء الوزارة بالمحافظة لبحث عمليات التجريف على أن تقدم تقريرها في مساء اليوم، لكن مصادرنا في المحافظة أكدت أن التقرير تضمن عدم وجود أي مخالفات أو عمليات تجريف وتشمل تلك الكميات من الرمال المجرفة التي يتم انتزاعها من مساحة ٨٠ فدانا بارتفاع مترين وحسب تقدير خبراء المواد النووية على ٣٠ ألف طن من المعادن النادرة تضم مواد «الماجنيث» و«المنيت» و«الروتيل» و«الزيركون» و«الجانيت» إضافة إلى ٣٠ طنا من الموزنايت وهو ما يستخلص منه اليورانيوم وذلك بخلاف الأعماق الطبيعية لمسافة ٣٠ مترا تحت الأرض لتلك المساحات والتي تصل إلى ١٠ أضعاف هذه الكميات كذلك ١٠ أضعاف المواد المشعة والمعادن النادرة التي ذكرناها، كل ذلك يحدث دون أن يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية سوي المحضر الذي لم يحرك ساكنا!

كانت الأسباب التي أكدها العديد من المحيطين بالمنطقة تأتي نتيجة تساهل المحافظة في عمليات التجريف وتجاهلها تلك الوقائع المريبة بهدف إجراء معالجة عن طريق بعض الأخطاء التي وقعت فيها المحافظة في عملية نزع الأراضي المملوكة للمواطنين وضمها إلى المنطقة الصناعية، حيث قام المحافظ بإعطاء أراض بديلة لهم جنوب الطريق الدولي ولكن مع رفضهم لها باعتبارها أنها أراض غير قابلة للزراعة فتم رفع العديد من القضايا التي حكم فيها لصالح المزارعين فقد قبل المحافظ

بحرض من أحد الأفراد الذي ظهر فجأة وعرض عليه التقدم لشراء هذه الأراضي من المواطنين بعد تسليمها لهم وبأسعار مرتفعة، الأمر الذي يدفع أصحاب الأراضي الممتزوجة بشمال الطريق الدولي للتنازل عن القضايا واستلام الأراضي البور البديلة ثم بيعها بأسعار خرافية ولكن كان الشرط الذي فرض على المحافظ هو السماح للمشتري بنقل كميات من الرمال من شمال الطريق الدولي كذلك من جنوبه إلى تلك الأراضي على أن تكون الموافقة شفوية ومن خلال تعليمات يصدرها لمعرضه.

يؤكد هذا الكلام أنه لم يتم تحرير أي محاضر ضد الذين قاموا بالتجريف كما أن المحضر الذي حرر في عام ١٩٩٨ من الشرطة والزراعة والوحدة المحلية بربمال تم التغاضي عنه ولم يأخذ إجراءاته الطبيعية، أيضا هناك واقعة يؤكدها الجميع بالمنطقة بمن فيهم أحد المصادر بهيئة المواد النووية أن نقطة شرطة بربمال قامت بضبط ٤ سيارات لوري ولودر أثناء عمليات تجريف تتم في شمال الطريق الدولي وتم القبض على السائقين ونقل السيارات إلى مركز شرطة مطوبس وتم التحفظ عليها لمدة ٤ أيام إلا أنها خرجت جميعها وتم وأد كل الإجراءات القانونية التي اتخذت ضدهم بعد تدخل مسئولين كبار في المحافظة.

ثروة قومية

التاريخ القريب للمنطقة يقول إن تلك المساحات من المناطق الساحلية التابعة لهيئة المواد النووية كذلك جميع الأعمال التي بها تؤكد تبعيتها لها وقبل أن تنتزعها المحافظة بموجب قرار لرئيس الوزراء يحمل رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٩٧ ومن تلك الأعمال ٧٠ بئرا تم حفرها في مساحة ١٨ كم ٢ وتسمى حتى الآن بمنطقة الآبار وهي ما أكدت وجود النسبة المرتفعة من اليورانيوم والمواد المعدنية بالرمال السوداء وتصل نسبة المعادن واليورانيوم إلى ٤٠٠ ألف طن بالمنطقة كل ذلك يحدث رغم أنف هيئة المواد النووية رغم وجود قرار لرئيس الجمهورية يحمل رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ وتشير تلك المصادر إلى أن الاتفاق بين المحافظة وهيئة المواد النووية والذي وقع في عام ١٩٩٣

كان يتضمن أن تحصل المحافظة على جزء بسيط لاستصلاح الأراضى من جنوب الطريق الدولي على أن يكون للهيئة الحق في استخلاص المواد النووية فيها في أي وقت لكن المحافظة تمادت وأخذت تزحف لتحصل على كل شيء باستثناء ٢٢ كم فقط وهي تمثل فئات المائدة التي ابتلعت الأراضى من خلالها وتركت تلك المساحة الصغيرة للهيئة لتتلهي فيها وتظل هيئة مجردة من القدرة على أن تخطو إلى الأمام لتوفير احتياجات مصر المستقبلية من اليورانيوم.

لم تقتصر عمليات التجريف للرمال السوداء على الأراضى التي انتزعتها المحافظة من هيئة المواد النووية لكنها امتدت لتصل إلى فئات المائدة المتبقي للهيئة والذي يتضمن مساحة الـ ٢٢ كم التابعة للهيئة بمنطقة مطويس، وإن كانت سرقة تلك الرمال تتم بصورة عشوائية وبكميات ضئيلة حسب تأكيدات الدكتور محمود الجميزي الذي تولي مسؤولية المنطقة فترة طويلة وكان له الدور الأكبر في إنشاء منطقة الدراسات واستخلاص المواد المعدنية والمشعة من الرمال السوداء ليؤكد من خلال إحدى الوقائع التي حدثت بالمنطقة أن الهيئة كانت قد قررت الاستعانة بأفراد أمن لحماية الرمال السوداء بالمستطيل الصغير الذي تركته المحافظة لها بشمال الطريق الدولي، إلا أنه حدثت عمليات تجريف وسرقة رمال منها وتعرض أحد أفراد الأمن للقتل.

ويرى الدكتور الجميزي أن اهتمام إسرائيل بالمنطقة يستوجب وجود اهتمام من جانب المحافظة لبحث أسباب عمليات التجريف التي تحدث، ويرى أيضا أن التهاون في المواجهة قد خلق نوعا من مشروعية تجريف الرمال السوداء ليس فقط من المناطق التابعة للمحافظة لكنه امتد ليشمل المناطق التي خصصت لهيئة المواد النووية والتي تصل إلى ٢٢ كم وهكذا فإن وقائع التجريف كانت مستمرة دون أن نجد المواجهة الحاسمة معها.

تهريب الرمال

ويقول الدكتور سمير ناشد رئيس هيئة المواد النووية إن خطورة عمليات التجريف ليست في إمكانية نقل تلك الرمال خارج المناطق المحيطة بها وليس

هناك شك في استحالة تهريبها إلى الخارج وليس من الضروري أن يقتصر حرصنا عليها على أنها نقلت من أرض مصرية إلى أرض مصرية ولكن التكنولوجيا الحديثة جعلت إمكانية استخلاص العناصر المشعة بها كذلك المعادن والمواد النادرة في حيزه الممكن ومن خلال معامل صغيرة في حجم الغرفة بالتالي يجب أن يواجه التجريف بشدة من جانب الجهات المسؤولة مثل المحليات في كفر الشيخ. الدكتور سمير ناشد يري أيضا أن البرنامج النووي السلمي المصري يمكن أن يتوسع مستقبلا ليصل إلى مجال تحلية مياه البحر وهو ما أصبح ضرورة، كما أن هناك موافقة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إنشاء محطات نووية لتحلية مياه البحر ويؤكد أنه هو الحل الوحيد للخروج من أزمة المياه المستقبلية.. ويرى أن ضم الأراضي التي تحتوي على الرمال السوداء المهيأة أصبح ضرورة ملحة الآن لتوفير الاحتياجات اللازمة لمثل هذه المشروعات، ويؤكد أن أي برنامج نووي لا بد أن يسبقه برنامج يهدف لتجميع الخامات من اليورانيوم تسبقه بنحو ١٠ سنوات كاملة بالتالي لو بدأنا بجدية الآن فلن يكون أمامنا أقل من ١٠ سنوات حتى تبدأ في استخدام المفاعلات النووية في تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء.

الاستثمار القاتل

عن طبيعة المنطقة يكشف لنا الدكتور حافظ حجي رئيس هيئة المحطات النووية السابق عن طبيعة وخواص منطقة الرمال السوداء وعمق المأساة التي تحدثت عنها.

فيقول أن تحول منطقة الرمال السوداء بشمال كفر الشيخ إلى مناطق استثمارية في المجالات الصناعية والسياحية أو أي نوع من الاستثمارات التي تتطلب وجود إنشاءات عليها يصعب إزالتها مستقبلا لاستخلاص المواد النووية كذلك المعادن النادرة لا يكون في صالح مصر.

ويرى الدكتور حجي أنه سبق له الاشتراك في لجان لدراسة تلك المناطق

والتعرف على خواصها وإمكاناتها في إنتاج اليورانيوم ووجد أنها من أفضل المناطق المؤهلة لذلك.

ورجح الدكتور حجي أن تكون هناك أصابع خارجية وراء إقامة مشروعات استثمارية من شأنها إعاقة استغلال تلك المنطقة ورمالها السوداء، مشيراً إلى أنها تمثل مخزون مصر المستقبلي من المواد النووية والمعادن النادرة، ويرى أن الاستغلال الأمثل لمناطق الرمال السوداء قبل استخلاص تلك المعادن منها يجب أن ينحصر من الزراعة فقط باعتبارها نشاطاً استثمارياً جيداً وغير مؤثر بالسلب على الرمال السوداء كذلك يمكن في أي وقت إزالة الإشغالات والعمل فيها على استخلاص ما بها من مواد ثم تركها مرة أخرى وهو ما يحدث حالياً حيث تقوم هيئة المواد النووية باستئجار مساحات من الأراضي الزراعية ولمدة عام فقط لتستخلص ما بها من مواد ثم تركها والانتقال إلى غيرها.

ويطالب الدكتور حافظ حجي بإعادة تفعيل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦ لسنة ١٩٧٧ والذي يقضي بضم أي أراضٍ تحتوي على رمال سوداء إلى هيئة المواد النووية بالتالي يجب وقف إنشاء أي مناطق صناعية أو سياحية على مناطق شمال كفر الشيخ. ويرى ما يحدث أنه تخريب للطاقات الموجودة حالياً في هذا المجال وتقليص فرص أن يتم إنشاء أي صناعة نووية في مصر مستقبلاً وعمل هجرة للكوادر الموجودة داخل الهيئات النووية في مصر.

ويؤكد أن منطقة الرمال السوداء بشمال مطوبس تتميز فضلاً عن ارتفاع نسبة المواد النووية والمعادن بها أنها متجددة، أي يمكن أن تكون نفس العناصر والمواد بها بعد استخلاصها وبصورة دائمة وهو ما يميزها عن غيرها من مناطق الرمال السوداء سواء في المناطق الجرانيتية أو غيرها، بالتالي فهي بالفعل تمثل مخزون مصر الاستراتيجي من المواد النووية.

